تقرير البورصة اليومي

استمرار عمليات البيع لسداد رهونات يدفع البورصة لمواصلة الهبوط

شهدت جلسة تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا على مستوى مؤشريه نتيجة عمليات بيع بهدف سداد رهونات من قبل بعض الشركات والأفراد للبنوك.

وظهر منذ بداية الجلسة ان هناك جنوحا الى الانخفاض بضغط واضح من أسهم قطاعات البنوك والخدمات وغير الكويتي، حيث تأثر المؤشر السعري بعمليات البيع لهذه الأسهم الى جانب أسهم رخيصة في قطاعات أخرى مثل أبيار وتمويل الخليج، فيما تأثر المؤشر الوزني بانخفاض أكثر من سهم قيادي مثل الوطني في قطاع البنوك وزين في قطاع الخدمات.

واستمر تراجع معدلات السيولة الى ما دون 15 مليون دينار وهو مستوى أقل من المعتاد في المرحلة الأخيرة باستثناء بعض الجلسات التي شهدت عمليات تبادل لأسهم الخليج والمشاريع والتي كانت تقفز بالقيمة الإجمالية الى أكثر من 30 مليون دينار.

ويرجع إحجام السيولة عن السوق في الوقت الراهن الى غياب الشراء المؤسسي والاعتماد على الأسهم الرخيصة بشكل أساسي الى جانب أسهم كبيرة ولكن بكميات تداول محدودة.

وشهدت لحظات الاقفال تقليصا محدودا لمؤشري السوق من خلال الدخول على أسهم بنكية قلصت خسائر مؤشر القطاع من أكثر من 120 نقطة الى 99 نقطة، مما انعكس على مؤشري السوق وقلص من خسائرهما، وفي المقابل شهدت الجلسة عمليات تجميع على عدد من الأسهم لأهداف مضاربية وكان في مقدمة هذه الأسهم رمال وأبيار وبعض أسهم مجموعة المدينة مثل أكتتاب وهيتس، فيما تراجع الإقبال بشكل لافت على أسهم مجموعة ايفا.

المؤشرات العامة

تراجع المؤشر العام للبورصة بواقع 19,6 نقطة ليغلق عند مستوى 5812,8 نقطة بانخفاض نسبته 0,34٪ مقارنة مع جلسة أول من أمس، وانخفض المؤشر الوزني بمقدار 3,57 ليغلق عند مستوى 405,42 نقاط بانخفاض نسبته 0,87٪ مقارنة مع الجلسة الأخيرة.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 115,09 مليون سهم نفذت من خلال 1707 صفقات قيمتها 14,7 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تباينا في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 4,9٪، وانخفضت الصفقات بنسبة 11,7٪، أما القيمة الإجمالية فارتفعت بنسبة 4,08٪، وجرى التداول على أسهم 94 شركة، ارتفعت من بينها أسهم 16 شركة وتراجعت أسهم 42 شركة واستقرت عند مستويات إغلاقها السابق 36 شركة، فيما لم يشمل التداول أسهم 121 شركة.

وتصدر قطاع الخدمات النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 19,1 مليون سهم نفذت من خلال 480 صفقة قيمتها 4,9 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 39,4 مليون سهم نفذت من خلال 448 صفقة قيمتها 3,3 ملايين دينار، وجاء قطاع البنوك في المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 4,3 ملايين سهم نفذت من خلال 138 صفقة قيمتها 3,1 ملايين دينار، وجاء قطاع الاستثمار في المركز الرابع من حيث القيمة، اذ تم تداول 34,6 مليون سهم نفذت من خلال 398 صفقة بقيمة 1,4 مليون دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الخامس من خلال تداول 4,7 ملايين سهم نفذت من خلال 119 صفقة بقيمة 812 ألف دينار.

آلية التداول

تعرض قطاع البنوك لعمليات بيع واضحة في جلسة أمس بشكل واضح ولكن كميات التداول كانت ما بين متوسطة وضعيفة، واستحوذ القطاع على 21٪ من القيمة الإجمالية، وشهد سهم زين تراجعا بمقدار 20 فلسا بعد تداول قرابة مليون سهم ليستقر عند مستوى دينار و120 فلسا، اما سهم بيتك فتراجع بواقع 10 فلوس بعد تداولات متوسطة بلغت 725 الف سهم ليستقر عند مستوى 880 فلسا، فيما تراجع سهم بوبيان بواقع 10 فلوس بعد تداول أكثر من 1,3 مليون سهم، وتراجع سهم برقان بواقع 5 فلوس بعد تداول 560 ألف سهم، وتراجع كذلك سهم الأهلي بواقع 10 فلوس بعد تداول 160 الف سهم فقط، واستقرت باقي اسهم القطاع عند مستويات اغلاقاتها السابقة بعد تداولات محدودة عدا سهم التجاري الذي لم تتداول اسهمه في جلسة أمس.

هذا واصل قطاع الشركات الاستثمارية تداولاته المرتفعة نسبيا، واستحوذ القطاع على 9,5٪ من القيمة، وشهد سهم اكتتاب تداول 10,4 ملايين سهم ولكنه استقر عند مستوى إغلاقه السابق، وشهد سهم الأهلية عودة للتجميع من خلال تداول 8,2 ملايين سهم ارتفع بعدها إلى مستوى 14 فلسا بعد زيادته بواقع 0,5 فلس، وتراجع سهم ايفا بواقع فلس بعد تداول 1,5 مليون سهم فقط وهي كمية تداول محدودة بالنسبة لحركة السهم في الجلسات السابقة.

وقد شهد قطاع الشركات العقارية تداولات نشطة استحوذ من خلالها على 22,4٪ من القيمة وذلك على اثر التداولات القوية التي شهدها أكثر من سهم، وتجاوزت تداولات سهم أبيار 20 مليون سهم استقر بعدها عند مستوى إغلاقه السابق، فيما شهد سهم رمال تداولات قوية تجاوزت 6,3 ملايين سهم ارتفع على اثرها بواقع 15 فلسا ليرتفع الى مستوى 265 فلسا.

كما شهد قطاع الشركات الصناعية تراجع كثير من أسهمه المتداولة أمس، وكان سهم الصناعات قد استقر عند مستوى اغلاقه السابق بعد تداول 1,5 مليون سهم، وتعرض أكثر من سهم للانخفاض مثل بورتلاند وبوبيان للبتروكيماويات.

استمر قطاع الأسهم الخدماتية في الصدارة من حيث الاستحواذ على القيمة وذلك بنسبة 33,3٪، وتأثر مؤشر القطاع بتراجع سهم زين الذي خسر 20 فلسا بعد تداول أكثر من 3 ملايين سهم، وشهد سهم اجيليتي تراجعا بواقع 5 فلوس بعد تداولات محدودة مقدارها 210 آلاف سهم.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

19.6
نقطة انخفاض المؤشر السعري بنسبة 0.34 %، وانخفاض المؤشر الوزني 3.57 نقاط بنسبة 0.87 %

115.09
مليون سهم تم تداولها بقيمة 14.7 مليون دينار

5
شركات استحوذت أسهمها على 45.5 % من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم زين على 17.6 % من القيمة الإجمالية للتداول.

6
قطاعات سجلت مؤشراتها تراجعات متفاوتة في جلسة الأمس تصدرها قطاع البنوك بواقع 99.9 نقطة، فيما سجل قطاع الخدمات انخفاضا بواقع 54.4 نقطة.

مجموعة من موظفي «المركز» و«الخليج» (محمد ماهر)

نسبة التغطية تجاوزت 145٪ .. و"الخليج" مديراً رئيسياً مشاركاً

الهاجري: "المركز" نجح في استكمال عملية إصدار سندات بـ 22 مليون دينار حائزة لتصنيف "BBB"

أفاد الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي مناف الهاجري بأن السندات التي أصدرتها «المركز» وبنك الخليج مؤخرا بحجم 22 مليون دينار لاقت إقبالا كبيرا، مشيرا الى ان نسبة تغطية الاكتتاب مقابل العرض بلغت 145٪.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي حضره رئيس المديرين العامين والرئيس التنفيذي لبنك الخليج ميشيل العقاد للاعلان عن نجاح استكمال عملية إصدار سندات «المركز»، بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال على إصدار مدته خمس سنوات، حيث قام «المركز» بتعيين «الخليج» ليكون مديرا رئيسيا مشاركا.

وقال الهاجري ان سندات «المركز» حائزة تصنف (BBB) من شركة «كابيتال انتلجنس» وتستحق بعد 5 سنوات، لافتا الى ان التصنيف المشار اليه يعكس حصة «المركز» الرئيسية في ادارة الاصول في المنطقة والسياسة المالية المحكمة للمركز واستمراريته في استراتيجية العمل التي انتهجها وطورها خلال 38 عاما، مؤكدا على ان المشاركة الواسعة النطاق للمستثمرين من المؤسسات والخبراء من شأنها ان تؤكد ثقة السوق في «المركز»، وان تعكس سلامة هيكل السند اضافة إلى التسعير المناسب للفائدة.

ولفت الى ان الاقبال الشديد من المستثمرين على اصدار «المركز»، يؤكد على متانة الاصدار وجهود التوزيع المشتركة لـ «المركز» و«الخليج»، وان نجاح الاصدار بهذه النسبة من التغطية يعطي مؤشرات قوية على ثقة العملاء في الشركات الكويتية، خصوصا في ظل التعقيدات المالية والأوضاع الصعبة التي تواجه قطاع الاستثمار المحلي منذ بداية الازمة المالية، مشيرا إلى انه كان من الممكن ان تتجاوز نسبة التغطية المعدلات المحققة لو لم يتم اغلاق باب الاكتتاب قبل الموعد المحدد بأسبوع.

وبين ان «المركز» تطمح لاستثمار السيولة المحققة من السندات في دعم توجهات الشركة لسداد استحقاق سندات عليها بـ 100 مليون دولار بالكامل في يوليو المقبل، بالاضافة إلى دعم خططها التوسعية.

مناف الهاجري وميشيل العقاد بعد التوقيع

العقاد: "الخليج" أتاح الفرصة لعملائه من الأفراد والمؤسسات وذوي الملاءة المالية العالية للاكتتاب بهذه السندات

نجاح الإصدار يعطي مؤشرات قوية على ثقة العملاء في الشركات الكويتية

وأشار الهاجري الى انه من باب اتاحة الفرص الاستثمارية المميزة لاكبر عدد من المستثمرين تم اصدار هذه السندات من شريحتين، واحدة بسعر فائدة ثابت مقداره 5٪، والثانية بسعر فائدة عائم مقداره 2,5٪ فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي.

وذكر الهاجري «نحن سعداء للغاية بإصدار السندات الجديدة للمركز كونها الاولى التي يتم طرحها واستكمالها تحت هيئة أسواق المال الجديدة، ونرى أنها باكورة لمجموعة إصدارات لعدد من الشركات الكويتية التشغيلية المصنفة وذات الملاءة».

واضاف: «يسرنا تعيين بنك الخليج مديرا رئيسيا، حيث نعتز بعلاقتنا الوطيدة ونسعى للمحافظة عليها وتعزيزها من خلال التعاون المستمر بيننا، وقد اسندنا لبنك الخليج هذا الدور نظرا لمركزه القوي في السوق اضافة إلى ثقتنا في امكانات شبكة التوزيع الخاصة به، لافتا الى ان بنك الخليج هو مؤسسة مالية رائدة ذات شبكة قوية من الافرع، ونحن على ثقة بان اتفاقيتنا معه اساسية لتمكين قاعدة اوسع من المستثمرين من الاستفادة من الخدمات التي يقدمها (المركز).

ودعا الهاجري الدولة إلى تنشيط السوق الثانوي للسندات، ودعم الدولة لهذا المنتج عبر تنامي دور الصناديق التي تساهم فيها المؤسسات الحكومية في المساهمة بمثل هذه الاصدارات، كما طالب بتدخل الدولة في سوق السندات من خلال المساهمة في الاصدارات سواء السندات أو اذونات الخزانة، لافتا الى ان العبء كله يقع في الوقت الراهن على القطاع الخاص.

ومن جهته قال العقاد ان غالبية المكتتبين في إصدار «المركز» هم من عملاء «الخليج» الافراد، موضحا ان البنك عرض هذه الفرصة الاستثمارية على مستثمري الخدمات البنكية الخاصة والمؤسسات من خلال قنوات التوزيع الخاصة به، وان مشاركة «الخليج» في صفقة السندات لاقت اهتماما كبيرا من محللي السوق نظرا للسمعة الممتازة التي يتمتع بها «المركز» والشروط المميزة لإصدار السندات وكذلك قدرات التوزيع الهائلة للبنك.

وأضاف: «عمدنا إلى اتاحة الفرصة لعملائنا من المؤسات وذوي الملاءة المالية العالية للاكتتاب بهذه السندات، وبذلك نعتبر انفسنا قد حققنا مرحلة مهمة لبنك الخليج كوننا قد تمكنا من تقديم مجموعة واسعة من الفرص الاستثمارية المتنوعة لعملائنا الرئيسيين»، معربا عن توقعاته بان يكون منتج السندات مستقبلا احدى الادوات التمويلية ذات الحضور القوي في سوق الائتمان المحلي مقارنة بالفترات الماضية.

وذكر انه بعد مرور 3 سنوات من انقطاع اصدارات سندات وصكوك جيدة وجديدة، يسعدنا للغاية المساهمة في ادارة هذا الاصدار المميز، وبتشكيلنا الفريق الجديد لتمويل الشركات، فان البنك يعتزم التركيز بشكل اكبر على ادوات الدخل الثابت وعلى أعمال مستقبلية تطرحها اسواق المال.

وبسؤاله عن مدى حاجة الكويت لتخفيض سعر صرف الدينار في موازة الاجراءات الاوروبية لمواجهة الازمة المالية، قال العقاد لا اعتقد ان مشكلة الكويت في سعر الصرف، فمستويات السيولة الموجودة في الخليج عموما وفي الكويت تحديدا ذات معدلات مرتفعة، بعكس تحديات اسواق اوروبا، موضحا ان احد اهم التحديات التي تواجه السوق المحلي يكمن في تجاوز تداعيات الأزمة المالية تكمن في بطء تنفيذ مشاريع التنمية.

● شريف حمدي

خلال ورشة عمل لتقييم المخاطر الائتمانية والمصرفية بالتعاون مع "موديز"

الطواري: إفرازات الأزمة المالية زادت من معدلات الضبابية لدى المستثمرين وأعاقت نمو سوق الصكوك

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «رساميل» للهيكلة المالية عصام الطواري انه رغم سهولة سوق الصكوك، مقارنة بالأسواق الأخرى، باعتباره منتجا ماليا واضحا غير معقد ومنخفض المخاطر لمستخدميه في المنطقة، إلا انه لايزال بالنسبة لشريحة واسعة من المستثمرين سواء المؤسسات أو الأفراد مجالا رماديا، يحتاج إلى توضيح واستيعاب هيكله، موضحا ان إفرازات الأزمة المالية من تداعيات وتعثرات في العديد من المؤسسات زادت من معدلات الضبابية لدى المستثمرين الذين كانوا يتبنون الاستثمار في هذه الأدوات.

جاء ذلك في كلمته أمس خلال ورشة عمل برعاية وكالة الائتمان «موديز» حول تقييم المخاطر الائتمانية والمصرفية في منطقة الخليج.

وأوضح أن «رساميل» تتعاون مع كبرى مؤسسات التقييم الائتماني في المنطقة، وذلك في إطار دورها الهادف الى تطوير سوق رأس المال والصكوك والأدوات المالية ذات العوائد الثابتة.

عصام الطواري

فيصل حجازي

حجازي: "موديز" تولي سوق الائتمان الكويتي أهمية قصوى وتعمل لتقديم خدمات الائتمان المختلفة

وأشار إلى أن الشركة تسعى من خلال التعاون مع مؤسسة «موديز» الى توفير مزيد من المعلومات التي تضيف إيضاحات وشفافية أكثر على تعاملات المؤسسات والشركات بالقدر الذي يبدد المخاوف لدى المستثمرين بشأنها.

وتوقع ان يكون هناك نمو في سوق الصكوك الخليجية، مدفوعا بانخفاض تكلفة الإصدار بين وسائل الائتمان الأخرى، كالقروض البنكية وتكلفة إصدار الصكوك وتوقعات النمو الاقتصادي في دول الخليج، كما أشار إليها صندوق النقد الدولي، وتطور أسواق المال الخليجية، جعل الحاجة إلى التوعية والترويج لهذه المنتجات تتنامى أكثر.

وأشار إلى ان «رساميل» ستعمل من خلال عدة طرق الى التثقيف المستمر للسوق ولمستثمري المنطقة المهتمين بالصكوك، خصوصا ان هناك شريحة متحفظة تود الاستثمار في مثل هذه الأدوات، لكن عدم وجود الثقافة الكافية منعهم من تجربتها حتى الآن.

وقال: «إذا كنا نعتقد أننا لسنا في وضع يسمح بالقول إن الأزمة المالية انتهت في الأسواق، فإن المؤسسات المالية التي تعمل وفقا للشريعة الإسلامية تحتاج إلى ضرورة إرسال رسالة قوية للمستثمرين لزيادة جرعة التوعية استثماريا وإزالة أي غموض بشأن الأدوات التي تؤمن بها.

ولفت إلى أن تداعيات الأزمة المالية ساهمت إلى حد كبير في تراجع معدل الإصدار في هذا السوق إلى حد التوقف باستثناء بعض العمليات التي طرحت في المنطقة على المستوى السيادي، وأن تراجع النشاط في سوق الصكوك بالنسبة لـ «رساميل» جعلها تشارك في ورش العمل التثقيفية، وذلك بهدف فتح آفاق جديدة تساعد على اكتساب المزيد من الثقة سواء من جانب العملاء أو المؤسسات الاستثمارية، عبر تقديم اقتراحات تعزيز المصداقية في أدوات اقتسام الأرباح بين المستثمرين.

من جانبه، قال مدير تطوير الأعمال والتمويل الإسلامي في وكالة موديز لخدمات المستثمرين (دبي) فيصل حجازي ان «موديز» تولي سوق الائتمان الكويتي أهمية قصوى وتعمل على التواصل المستمر مع المشاركين في السوق الكويتي لتقديم خدمات الائتمان المختلفة.

وأكد ان ورشة العمل تعتبر احدى الخطوات المستمرة في توعية سوق الائتمان الكويتي بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بقطاعات الشركات والبنوك والتمويل الإسلامي.

● أحمد يوسف

جانب من الحضور (متين غوزال)

في حلقة نقاشية للمعهد العربي للتخطيط

مال الله: الدول العربية أخفقت في تحقيق تنمية متوازنة

قال المدير العام للمعهد العربي للتخطيط د. بدر مال الله إن الإصلاح الاقتصادي بات ضرورة ملحة للدول العربية لاسيما وانه يوفر للشعوب مقومات التنمية التي من دونها لا يمكن للديموقراطية الناشئة أن تعيش وتستمر وتصمد، مشيرا الى أن الدول العربية أخفقت خلال العقود الخمسة المنصرمة في تحقيق تنمية متوازنة وعادلة ومستدامة بعكس الدول الأخرى كسنغافورة والهند والصين التي وضعت استراتيجيات لتنمية مواردها البشرية وتنمية اقتصاداتها فأصبحت دولا مؤثرة وقادرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وأوضح د. مال الله خلال حلقة نقاشية بعنوان: «لماذا لم تتحول غالبية البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا؟» أقامها المعهد أمس، أن التحول التاريخي والتغيير السياسي الذي تشهده المنطقة العربية يجب أن يترافق مع تكثيف الجهود ووضع الخطط لمواجهة التحديات التنموية والاقتصادية الكبيرة التي تواجه الدول. وشدد مال الله على أن الإصلاح الاقتصادي العربي بات بالتالي ضرورة ملحة يتكامل مع التغيير السياسي ويوفر للشعوب العربية مقومات التنمية التي من دونها لا يمكن للديموقراطية الناشئة أن تعيش وتستمر وتصمد». ورأى أن ما يجعل هذا الإصلاح أكثر إلحاحا هو أن الاقتصاد العالمي في حال من التذبذب على صعيد النمو مما سيؤثر في اقتصادات منطقتنا، وبالتالي بات لزاما علينا أن نحصن اقتصاداتنا ودولنا لمواجهة أية تقلبات من هذا النوع، مشددا على أن تنمية القدرات البشرية عنصر أساسي في أي مشروع إصلاحي وتنموي ستقدم عليه الدول العربية، وثمة حاجة كبيرة الى تفعيل جهود التدريب والتأهيل.

د. بدر مال الله ود. أحمد الكواز خلال الحلقة النقاشية

من جانبه قال الخبير في المعهد العربي للتخطيط د. أحمد الكواز انه ومنذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن لم يشهد الاقتصاد الدولي تحولا ملموسا وجذريا لتحول دول نامية إلى دول متقدمة، إذا ما استثنينا الدول المصنعة حديثا، وهي دول في مرحلة التحول الى دول متقدمة. وشدد على أنه لا يوجد حل سحري لتحويل البلدان النامية إلى أخرى متطورة، فالأمر يعتمد على مدى توافر حزمة الشروط المسبقة، وليس على السياسات الاقتصادية المتبعة، رغم أهمية الأخيرة في حال توافر هذه الشروط»، موضحا أن وجود رأس مال بشري وفي كل مستويات إدارة الدولة بشكل عام أو خاص أو مشترك مدرب تدريبا راقيا وحديثا يجعل من مهمة إدارة واتخاذ القرارات أمرا سهلا وروتينيا ويقود إلى نتائج إيجابية لصالح الاقتصاد القومي.

● أحمد مغربي

صندوق الدار المالي
Al Dar Money Market Fund
صندوق أدوات نقدية حسب أحكام الشريعة الإسلامية
بدأ نشاطه في 2004/04/01
صافي القيمة الوحدة كما في 2011/12/19
1.190486 د.ك
أدام adam
الدار لإدارة الأصول الاستثمارية
للاستفسار: 2232 4859 - 2232 4165